

وزارة العدل

القرار

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠١٥/٩٠٦

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين ، حسين السكران .

المميزان:

-١

-٢

وكيلهما المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ تقدم المميزان بهذا التمييز للطعن في
القرار الصادر عن محكمة أمن الدولة في القضية رقم (٢٠١٣/٥٥٣١) تاريخ
٢٠١٥/٤/٦ المتضمن حبس كل منهما لمدة سنة واحدة والرسوم .

طالبين قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب

تتلخص بما يلي :

- ١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها بالرغم من أن كافة عناصر جرم
الاحتجاز أو الخطف أو الابتزاز غير متوفرة في هذه القضية .
- ٢- أخطأت محكمة أمن الدولة بإصدار قرارها المميز استناداً إلى شهادات شهود
النيابة والتي جاءت متناقضة وسماعية .

- ٣- أخطأت المحكمة بتجريم المميزين بالرغم من أن الشاهد ليس من مرتبات مركز أمن الرمثا ولم يكن في واجب رسمي أو على رأس عمله.
 - ٤- أخطأت المحكمة باستنادها إلى البينة الشخصية التي جاءت متناقضة .
 - ٥- أخطأت المحكمة في تفسيرها للركن المعنوي والقصد الجرمي في هذه القضية .
 - ٦- أخطأت المحكمة في اعتبارها أن كافة أركان الجريمة متوفرة بالرغم من عدم تحقق أو ثبوت أي ركن فيها .
 - ٧- أخطأت محكمة أمن الدولة بتعليلها وتفسيرها وتطبيقها لأركان الجريمة بالقرار المميز .
- * قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه .

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة قد أحالت المتهمين :

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

-٦

-٧

-٨

ليحاكموا لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية :

- ١- خطف رهينة بقصد ابتزاز جهة رسمية وإجبارها على القيام بعمل أو الامتناع عنه خلافاً لأحكام المادة (٢/١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته بالنسبة للمتهمين .

٢- التجمهر غير المشروع خلافاً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين .

٣- القيام بأعمال شغب نجم عنها إلحاق الضرر بممتلكات عامة وخاصة خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين .

٤- القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء لرجال السلطة والعامة خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين .

وقد ساققت النيابة العامة واقعة بنت على أساس منها الاتهام الموجه للمتهمين تمثلت بما يلي :

إن المتهمين من الأول وحتى الثالث أشقاء كما أن المتهمين السادس والسابع تربطهما علاقة من الوصف نفسه ويرتبط المذكورون جميعهم بصلة قرابة بباقي المتهمين وبتاريخ ١٦/٩/٢٠١٣ وعلى إثر قيام رجال الأمن العام بحملة أمنية داخل مدينة الرمثا تمخضت عن إلقاء القبض على عدد من الأشخاص المطلوبين من أقارب المتهمين وتوديعهم إلى مركز أمن الرمثا فقد تجمهر المتهمون بصورة غير مشروعة بالاشتراك مع أشخاص آخرين من أبناء مدينة الرمثا يزيد عددهم عن (١٥٠) شخصاً لم يكشف التحقيق عن هوية أي منهم أمام المركز الأمني المحاذي لمديرية شرطة لواء الرمثا وقاموا برشق مرتبات الأمن العام والمركبات العسكرية المتواجدة داخل ساحة المركز بالحجارة كما حمل المتهمان الثاني والثالث اسطوانة غاز وقاما بإشعال النار من فوهتها بعد فتحها محاولين إلقائها باتجاه المركز الأمني وذلك كوسيلة من جانب المتهمين والأشخاص الذين كانوا برفقتهم لإرغام جهاز الأمن العام على إطلاق سراح أقاربهم المتحفظ عليهم داخل المركز الأمني إلا أن تلك المحاولات التي مارسها المذكورين قد باءت بالفشل فما كان منهم إلا أن اتجهوا إلى الشارع الرئيس في مدينة الرمثا وأرغموا الملازم أمن عام على التبرج من سيارة (الباص العسكري) التابعة لقسم سير الرمثا والتي كان يقودها المذكور بعد أن قاموا برشقها بالحجارة والعصي التي كانت بحوزتهم والاعتداء على الملازم المذكور بالضرب على أنحاء متفرقة من جسمه واقتياده

تحت وطأة التهديد إلى إحدى العمارات الواقعة بالقرب من الشارع العام والاحتفاظ به كرهينة داخل إحدى شقق العمارة لمدة من الزمن كما رافق ذلك أيضاً قيام المتهمين بختف شخصين آخرين من مرتبات الأمن العام وهما الشرطي والعريف بعد أن قاموا بإرغام المذكورين على الترحل من السيارة التي كانا يستقلانها برشقها بالحجارة وساقوهما تحت وطأة التهديد والإيذاء إلى العمارة نفسها واقتادوهما بعد ذلك إلى السطح بانتظار إشارة المتهم الثاني إلى باقي المتهمين لإلقاء كل من الشرطي والعريف إلى الأرض .

وفي محاولة أخرى من جانب المشتكى عليهم لزيادة الضغط على رجال الأمن العام فقد تجمهر المذكورون بالاشتراك مع الأشخاص الذين كانوا برفقتهم بالطريقة السابقة نفسها داخل ساحة مستشفى الرمثا الحكومي وقاموا بختف مندوبي الحوادث داخل المستشفى من مرتبات الأمن العام وهما كل من الوكيل والرقيب وساقوهما بالطريقة والأسلوب السابقين نفسيهما إلى أحد المنازل المهجورة داخل مدينة الرمثا لم يكشف التحقيق عن تعيين مكانه .

وبالتاريخ نفسه وعلى إثر تدخل عدد من وجهاء مدينة الرمثا فقد تم تخليص الأشخاص المخطوفين من مرتبات الأمن العام من قبضة المتهمين وتسليمهم إلى مديرية شرطة الرمثا وإلقاء القبض على المتهمين من الثاني وحتى الثامن وتنظيم الضبوط اللازمة بالواقعة وإجراء الملاحقة علماً بأنه قد تمخض عن الأفعال التي قارفاها المتهمون والأشخاص الذين كانوا برفقتهم إصابة كل من الملازم

والشرطي ، والعريف والوكيل

والرقيب ، حضر المذكورون أعلاه بالإضافة للعريف . والعريف

والملازم ، واحتصل كل منهم على تقرير طبي يشعر

بإصابته كما لحقت أضراراً مادية بعدد من المركبات العسكرية والمركبات الخاصة والتي تحمل الأرقام والأنواع التالية :

نوع هوندا	نوع بكب اسوزو ()	نوع كيا سيفيا	نوع تويوتا ()	نوع أودي	نوع تويوتا ()	نوع بكب ميتسوبيشي
نوع جواد ()	نوع باص هاينص ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع باص هاينص ()	نوع بكب ديماكس
نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع بكب ديماكس
نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع بكب ديماكس
نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع بكب ديماكس
نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع جواد ()	نوع بكب ديماكس

وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وسماع ما قدم في الدعوى من بينات توصلت محكمة أمن الدولة إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :

إن المتهمين من الأول وحتى السادس يرتبطون بصلة قرابة بعضهم مع بعض بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٦ وعلى إثر قيام رجال الأمن العام بحملة أمنية داخل مدينة الرمثا أسفرت عن إلقاء القبض على عدد من الأشخاص المطلوبين من أقارب المتهمين وتوديعهم إلى مركز أمن الرمثا فقد تجمهر المتهمون من الأول ولغاية السادس بصورة غير مشروعة بالاشتراك مع أشخاص آخرين من أبناء مدينة الرمثا يزيد عددهم عن (١٥٠) شخصاً لم يكشف التحقيق عن هوية أي منهم أمام المركز الأمني المحاذي لمديرية شرطة لواء الرمثا وقاموا برشق مرتبات الأمن العام والمركبات العسكرية المتواجدة داخل ساحة المركز بالحجارة وذلك كوسيلة من جانب المتهمين والأشخاص الذين كانوا برفقتهم لإرغام جهاز الأمن العام على إطلاق سراح أقاربهم المتحفظ عليهم داخل المركز الأمني إلا أن تلك المحاولات التي مارسها المذكورون قد باءت بالفشل فما كان منهم إلا أن اتجهوا إلى الشارع الرئيس في مدينة الرمثا وقام المتهمان الثاني والسادس على إرغام الملائم أمن عام على التبرج من سيارة (الباص العسكري) التابعة لقسم سير الرمثا والتي كان يقودها المذكور بعد أن قام باقي المتهمين الأول والثالث والرابع والخامس برشقها بالحجارة والعصي التي كانت بحوزتهم والاعتداء على الملائم المذكور بالضرب على أنحاء متفرقة من جسمه وقيام المتهمين الثاني والسادس باقتياده تحت وطأة التهديد إلى إحدى العمارات الواقعة بالقرب من الشارع

العام والاحتفاظ به كرهينة داخل إحدى شقق العمارة لمدة من الزمن كما رافق ذلك أيضاً قيام المتهمين الثاني والسادس بخطف شخصين آخرين من مرتبات الأمن العام وهما الشرطي والعريف

بعد أن قاما بإرغام المذكورين على التزلج من السيارة التي كانا يستقلانها برشقها بالحجارة وساقاهما تحت وطأة التهديد والإيذاء إلى العمارة نفسها واقتاداهما بعد ذلك إلى السطح في محاولة للضغط على رجال الأمن العام لإطلاق سراح أقاربهما المحتفظ بهم .

وفي محاولة أخرى من جانب المتهمين لزيادة الضغط على رجال الأمن العام فقد تجمهر المتهمون من الأول ولغاية السادس بالاشتراك مع الأشخاص الذين كانوا برفقتهم بالطريقة السابقة نفسها داخل ساحة مستشفى الرمثا الحكومي وقام المتهمان الثاني والسادس بخطف مندوبي الحوادث داخل المستشفى من مرتبات الأمن العام وهما كل من الوكيل والرقيب

وساقاهما بالطريقة والأسلوب السابقين نفسيهما إلى أحد المنازل المهجورة داخل مدينة الرمثا لم يكشف التحقيق عن مكانه .

وبالتاريخ نفسه وعلى إثر تدخل عدد من وجهاء مدينة الرمثا فقد تم تخليص الأشخاص المخطوفين من مرتبات الأمن العام من قبضة المتهمين الثاني والسادس وتسليمهم إلى مديرية شرطة الرمثا وإلقاء القبض عليهم وتنظيم الضبوط اللازمة بالواقعة وإجراء الملاحقة علماً بأنه قد تمخض عن الأفعال التي قارفها المتهمون والأشخاص الذين كانوا برفقتهم إصابة كل من الملازم

والشرطي والعريف والوكيل والرقيب

حضر المذكورون أعلاه بالإضافة للعريف والعريف

والملازم واحتصل كل منهم على تقرير طبي يشعر

بإصابته كما لحقت أضراراً مادية بعدد من المركبات العسكرية والمركبات الخاصة والتي تحمل الأرقام والأنواع التالية :

١) نوع هوندا
 (نوع بكب اسوزو) (نوع كيا سيفيا)
 (نوع كيا سيفيا) (نوع تويوتا)
 نوع أودي (نوع تويوتا) نوع بكب ميتسوبيشي
 نوع باص هاينص نوع بيجو
 نوع جواد و نوع جواد نوع جواد
 نوع بكب أسوزو نوع بكب ديماكس
 نوع بكب ديماكس (نوع مرسيدس)
 (نوع بكب ديماكس) (نوع تويوتا كما ولحقت
 أضراراً مادية ببنك الإسكان / فرع الرمثا و جرت الملاحقة .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ وفي القضية رقم (٢٠١٣/٥٥٣١) أصدرت محكمة أمن
 الدولة حكمها المتضمن :

أولاً : بالنسبة للمتهم الأول .

١- براءته من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦)
 من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٢- إدانته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم
 سنداً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من قانون العقوبات رقم
 (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من
 الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات
 تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٣- إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم
 سنداً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات رقم
 (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة الرابعة من تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيداء لرجال السلطة والعامّة خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيداء خلافاً لأحكام المادة (٤/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

ونظراً لظروف القضية وإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٥- وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) من قانون العقوبات العام تطبق بحقه إحدى العقوبات وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

ثانياً : بالنسبة للمتهم الثاني .

١- تجريمه بالتهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته.

٢- إدانته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم سنداً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٣- إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم
سنداً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات رقم
(١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية
رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة
الرابعة من تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيداء لرجال السلطة والعامّة
خلفاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم
(١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيداء
خلفاً لأحكام المادة (٤/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم
(١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنة
واحدة والرسوم .

ثالثاً : بالنسبة للمتهم الثالث .

١- براءته من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة
(٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١
وتعديلاته .

٢- إدانته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة
والرسوم سنداً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من قانون
العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من
الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات
تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٣- إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة
والرسوم سنداً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون
العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة الرابعة من تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء لرجال السلطة والعامه خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء خلافاً لأحكام المادة (٤/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٥- وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) من قانون العقوبات العام تطبق بحقه إحدى العقوبات وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

رابعاً : بالنسبة للمتهم الرابع .

١- براءته من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٢- إدانته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم سناً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٣- إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم سنداً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة الرابعة من تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء لرجال السلطة والعامه خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء خلافاً لأحكام المادة (٤/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٥- وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) من قانون العقوبات العام تطبق بحقه إحدى العقوبات وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

خامساً : بالنسبة للمتهم الخامس .

١- براءته من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٢- إدانته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم سناً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٣- إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم سناً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة الرابعة من تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء لرجال السلطة والعامّة خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء خلافاً لأحكام المادة (٤/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها تقرر وعملاً بأحكام المادة (١٠٠) عقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم .

٥- وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) من قانون العقوبات العام تطبق بحقه إحدى العقوبات وهي الحبس لمدة ثلاثة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

سادساً : بالنسبة للمتهم السادس .

١- تجريمه بالتهمة الأولى المسندة إليه عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٢- إدانته بالتهمة الثانية المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنة والرسوم سناً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٣- إدانته بالتهمة الثالثة المسندة إليه والحكم عليه بالحبس لمدة سنتين والرسوم سناً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٤- عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته تعديل الوصف القانوني للتهمة الرابعة من تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء لرجال السلطة والعامّة خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته إلى تهمة القيام بأعمال شغب نجم عنها إيذاء خلافاً لأحكام المادة (٤/١٦٥) من قانون العقوبات العام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإدانته بها والحكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم .

سابعاً : بالنسبة للمتهم السابع .

١- براءته من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٢- براءته من التهمة الثانية المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٣- براءته من التهمة الثالثة المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٤- براءته من التهمة الرابعة المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

ثامناً : بالنسبة للمتهم الثامن .

١- براءته من التهمة الأولى المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (٢/٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٢- براءته من التهمة الثانية المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٣- براءته من التهمة الثالثة المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

٤- براءته من التهمة الرابعة المسندة إليه وذلك عملاً بأحكام المادة (١٧٨) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ وتعديلاته .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة بالإجماع ما يلي :

١- الحكم على المجرم الأول
بالوضع بالأشغال
الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عملاً بأحكام المادة (٢/١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته
وبدلالة المادة (٧٦) من القانون ذاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها وعملاً بأحكام المادة (٤/٩٩) تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه إلى الحبس لمدة سنة والرسوم .

وعملاً بأحكام المادة (٧٢) من قانون العقوبات العام تطبق بحقه العقوبة الأشد دون سواها وهي الحبس لمدة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

٢- الحكم على المجرم الثاني بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم عملاً بأحكام المادة (٢/١٤٩) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وبدلالة المادة (٧٦) من القانون ذاته .

ونظراً لظروف القضية ولإعطائه فرصة لإصلاح نفسه مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية فإنها وعملاً بأحكام المادة (٤/٩٩) تقرر المحكمة تخفيض العقوبة الصادرة بحقه إلى الحبس لمدة سنة والرسوم .

وعملاً بأحكام المادة (١/٧٢) من قانون العقوبات العام تطبق بحقه العقوبة الأشد دون سواها وهي الحبس لمدة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
٣- مصادرة المضبوطات في هذه القضية .

لم يرتضِ المتهمان بالقرار قطعنا فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز كافة الدائرة حول الطعن في وزن البينة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

ومن حيث التطبيق القانوني فإن محكمتنا وبصفتها محكمة موضوع وبعد استعراضها أوراق الدعوى وما قدم فيها من بينات نجد :

أ- من حيث الواقعة الجرمية :

فقد أشارت محكمة أمن الدولة إلى الواقعة التي اعتمدها في تكوين عقيدتها وقناعتها بقرارها المطعون فيه وهي واقعة قانونية مستمدة من بينات لها أصلها الثابت في الدعوى والتي تصلح أساساً لبناء حكم عليها وأخصها أقوال الشهود

وملف التحقيق بكافة محتوياته .

ب- من حيث التطبيقات القانونية :

فإن الأفعال التي قارفها المتهمان (..... التجمهر مع آخرين بصورة غير مشروعة والقيام بأعمال شغب والقيام كذلك بإلحاق أضرار بمركبات الشرطة وحجز الملازم الشرطي والعريف والوكيل والرقيب

داخل أماكن مختلفة من أجل إرغام شرطة الرمثا على إطلاق سراح أقارب لهما تم الاحتفاظ بهم لوجود طلبات قضائية بحقهم) تشكل سائر أركان وعناصر الجرائم التالية :

١- احتجاز رهينة والاحتفاظ بها بقصد ابتزاز جهة رسمية وإجبارها على القيام بعمل أو الامتناع عنه خلافاً لأحكام المادة (٢/١٤٩) عقوبات بالنسبة للمتهمين

٢- التجمهر غير المشروع خلافاً لأحكام المادتين (١/١٦٥ و ١/١٦٤) من القانون ذاته بالنسبة للمتهمين

٣- القيام بأعمال نجم عنها إلحاق ضرر بممتلكات عامة وخاصة خلافاً لأحكام المادتين (٢/١٦٤ و ٣/١٦٥) من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين

